

Distr.: Limited
30 June 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والخمسون
٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغو أوتافيو بنتيادو موراييس (البرازيل)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

((البند ٣ (ب))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠١٧

- ١ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠١٧ (E/AC.51/2017/10).
- ٢ - وعرضت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقامت مع ممثلي المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

- ٣ - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعرب بعضها عن تأييده للتوصيات الواردة فيه. كما أعربت الوفود عن تقديرها لعمل المفوضية، مشيرة إلى أنه كثيرا ما يضطلع



به في ظل ظروف صعبة جدا، وتحت تأثير عوامل خارجية وبالتعاون مع الشركاء. وشددت الوفود على أهمية الاضطلاع بتسجيل اللاجئين بالتنسيق الكامل مع الحكومات المضيفة، وكذلك أهمية التسجيل بالنسبة لتقديم المساعدة بفعالية.

٤ - وبينما أبرزت الوفود أهمية وتعقيد تسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء، أثارت شواغل بشأن نوعية بيانات التسجيل وسألت كيف يمكن تحسين تفاصيل هذه البيانات. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمفوضية، في ضوء التوصيات الواردة في التقرير، تعزيز نهجها القائم على النتائج المتبع في الرصد والتقييم. وتساءلت الوفود عن الكيفية التي تبني بها المفوضية قدرات الموظفين في عملياتها الميدانية المتفرقة جغرافيا. كما طلبت من المفوضية وصف التقدم المحرز في تقليص الأطر الزمنية للتسجيل، فيما يتعلق بالفقرة ٢٨ والشكل الثاني عشر من التقرير، ودعت إلى تحسين تلك الأطر حيثما تسمح الظروف بذلك.

٥ - والثمس تقديم توضيح فيما يتعلق بحقيقة أنه في الفترة المشمولة بالتقييم، كانت نفقات المفوضية باستمرار أقل من الدخل والاحتياجات (استنادا إلى الشكلين الثاني والثامن)، وكانت معدلات الشغور مرتفعة (استنادا إلى الشكل التاسع) وجرت عملية التسجيل عند مستوى منخفض نسبيا من حيث الموظفين (وفقا للفقرة ٤٢). إذ أعربت الوفود عن رغبتها في معرفة أسباب هذه الحالات، وما إذا كانت المفوضية واجهت صعوبات في ملء الوظائف، وما هي الحلول التي يمكن أن تقترحها لمعالجة المشاكل. وطلب توضيح أيضا بشأن النهج القائم على الاحتياجات المتبع في الميزنة وما إذا كان يحتمل أن يسهم في الإفراط في الميزنة.

٦ - وأشارت الوفود إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يتطرق بشكل معمق إلى جميع آثار التسجيل أو عدمه في مجال الحماية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، على النحو المذكور في الفقرة ٣٠ من التقرير، وأبعاده الجديدة في حالات النزاع المسلح. واعتضت بعض الوفود على الإشارة في الفقرة ٢١ من التقرير إلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على أنهم فئة ضعيفة أو من "ذوي الاحتياجات الخاصة"، وشددت على أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وأعرب عن قلق بالغ إزاء الاضطلاع بأنشطة غير توافقية واستخدام مصطلحات غير توافقية في التقارير المقدمة إلى اللجنة. وأشارت بعض الوفود إلى أن مصطلح "مثلية ومثلي ومزدوج الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية" متفق عليه في الأمم المتحدة، كما يتضح من قرارات مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٧ و ٣٢/٢٧ و ٢/٣٢.

الاستنتاجات والتوصيات

٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٦١ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.